المدى

رئيس التحرير
رئيس مجلس الادارة
فخري كريم

جريدة سياسية يومية

20 صفحة
500 دينار

اليوم مع

2 إعلاميون يحمّلون الحكومة مسؤولية اغتيال الهدي
2 مثقفون: مقتل المهدي محاولة لتقويض حرية الرأي
3 المهدي يوصي باستمرار الاحتجاج تحت نصب الحرية
3 "الحريات الصحفية" يطالب بالكشف عن الجناة

العدد (2243) السنة التاسعة - السبت (10) ايلول 2011
http://www.almadapaper.com Email: almada@almadapaper.com

القاضي العكيلي يترك النزاهة للفاسدين

معلومات عن "ضغوط كثيرة" حققت رغبة لرئيس الوزراء

□ بغداد / المدى

في تطور متوقع منذ أشهر، قدّم رئيس هيئة النزاهة القاضي رحيم العكيلي استقالته من منصبه بسبب ما وصفته مصادر مقربة منه "ضغوطا كثيرة" من جهات مختلفة وبخاصة ائتلاف دولة القانون الذي يترأسه رئيس مجلس الوزراء نوري المالكي لترك منصبه.

"المدى" سعت أمس للاتصال بالقاضي العكيلي أكثر من مرة لكنها لم تفلح فقد كانت هواتفه مغلقة. ونقلت المصادر المقربة منه إلى "المدى"، "أن رئيس هيئة النزاهة المستقيل "تعرض إلى ضغوط كثيرة من جهات عدة لاسيما ائتلاف دولة القانون الذي شنّ ضده حملة إعلامية كبيرة تجعله لا يستطيع مواصلة عمله". وأضافت المصادر "ولعل ما شجعه على اتخاذ قراره عدم مصادقة مجلس النواب على منصبه، ولو حدث هذا لما تجرأت تلك الجهات على الضغط عليه بهذه الصورة".

وكانت معلومات قد نشرت الأسبوع الماضي أفادت بأن رئيس الوزراء نوري المالكي يخطط لاستبدال القاضي العكيلي بمقرب منه هو علاء الساعدي.

وزعمت مصادر تلك المعلومات أن المالكي منزعج جدا من رحيم العكيلي بسبب فتحه ملفات فساد كثيرة لمسؤولين حكوميين أبرزهم وزير التجارة الأسبق فلاح السوداني ووزير التجارة السابق وكالة صفاء الدين الصافي وآخرون، وانه منزعج منه أيضا بسبب بيانه الأخير في البرلمان والذي فضح فيه ملفات فساد أخرى. وأضافت المعلومات أن المالكي يخطط لإعفاء العكيلي وترشيح علاء الساعدي ابن عم مستشاره عباس الساعدي كبديل عن العكيلي، ويخطط أيضا لجمع وفتح ملفات تتعلق بكتل سياسية معارضة له عقب الاستيلاء على هيئة النزاهة وغلق ملفات فساد من الممكن أن تفتح في ظل رئاسة العكيلي للهيئة تخص قيادات من حزبه.

ما يلفت النظر أن نواب دولة القانون غير متفقين على اتهام العكيلي بالتقصير، وأفاد النائب جواد البزوني "كان نطالبه بالكشف عن كبار المفسدين (الحيتان) لكنه ما أن أعلن عنهم حتى ابتلعوه واجبروه على تقديم الاستقالة".

وتابع البزوني في اتصال هاتفي مع "المدى" أمس، أن الغالبية العظمى من النواب يقفون مع العكيلي في أداء مهامه، لكن القرار كما يؤكده النائب البزوني بيد القادة الـ ١٢ الذين سيكونون أعضاء في المجلس الوطني للسياسات العليا.

بيد أن النائب عبد السلام المالكي، قال إن سبب تقديم رئيس هيئة النزاهة استقالته "خشيته من أن يكون عرضة للمساءلة أو للاستجواب أو الإقصاء عن منصبه لذا فضل تقديم استقالته لفشله في إدارة الهيئة بالشكل المطلوب في محاربة الفساد".

ونفى أن تكون الضغوط السياسية وراء الاستقالة، وقال "إن الأمر غير حقيقي"، لكنه استدرك ليقول إن "الضغوط السياسية في الوقت الحاضر هي اقل بكثير عمّا كانت تتعرض له الهيئة في السابق، فلماذا لم يقدم استقالته في ذلك الوقت؟ هذا ما يدل على عجزه في إدارة هيئة النزاهة"، وتابع "رئيس الوزراء حتى الآن لم يوافق على قبول طلب استقالة العكيلي، لكن في حال قبولها فأن تعيين خلف له للمنصب سيكون من قبل مجلس النواب وسيتم إشغاله بالوكالة".

وتنقل مصادر أن رئيس الوزراء غير مرتاح لعمل القاضي العكيلي وانه يأخذ عليه "التستر على فضائح فساد كبار المسؤولين في الدولة، وان لديه (١٠٠) ملف فساد لكنه لم يظهرها إلى الإعلام ولم يقدمها إلى القضاء" على ما ينقل احد نواب دولة القانون إلى "المدى".

متظاهرون يطالبون بالكشف عن قتلة المهدي

ناشطون يحملون صور الفقيد في طريقهم الى ساحة التحرير.. عدسة/ أدهم يوسف

دعوات لاستبدال رئيس البرلمان

□ بغداد / المدى

أعلنت كتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري أنها تتشاور مع الكتل السياسية الأخرى للبحث في إمكانية تغيير رئيس مجلس النواب الحالي أسامة النجيفي، وأكد أعضاء في التحالف الوطني أن كتلة الأحرار ستطرح أسبابها التي دفعتها إلى طرح الأمر وسيتم مناقشة الأمر.

وقال عضو كتلة الأحرار النائب جواد الحسناوي إن كتلته تتشاور مع الكتل الأخرى للبحث في إمكانية تغيير رئيس مجلس النواب الحالي، مشيرا إلى أن هناك حوادث كثيرة تجعل كتلته تفكر بهذا الاتجاه.

وأوضح الحسناوي أن كتلة الأحرار "تجري مشاورات عديدة مع الكتل الأخرى لاتخاذ رؤيا موحدة بشأن إمكانية استبدال رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي.

■ التفاصيل ص٥

"نعش" هادي المهدي أرعب الحكومة فمنعت تشييعه

إجراءات أمنية تحوّل بغداد إلى ثكنة عسكرية.. المخبرون يتوزعون بين المتظاهرين

□ بغداد / المدى

تحوّلت شوارع بغداد المؤدية إلى ساحة التحرير، صباح أمس، إلى ثكنة عسكرية، حيث انتشر المئات من قوات الأمن فوق الجسور، ومئات أخرى فوق أسطح البنايات، فضلا عن عشرات السيطرات، وأغلقت كل الشوارع المؤدية إلى ساحة التحرير، فيما توزع المخبرون في كل مكان. وفيما أغلقت كل مداخل المنطقة الخضراء، تعطل السير وأوقفت الحركة بشكل واضح، فبدت المدينة كلها معطلة.

وشهدت العاصمة بغداد ليل الخميس انتشارا للأجهزة الأمنية في محيط ساحة التحرير، وقامت بتمزيق الشعارات الداعية للتظاهر، وقطعت الطرق الجانبية المتفرعة من شارع السعدون ومنطقة البتاويين بسيارات أجهزة مكافحة الشغب لمنع المتظاهرين من الوصول إلى ساحة التحرير.

وقال ناطق باسم هيئة الحراك الشعبي إن "الجهات المنظمة للتظاهرات ستعقد مؤتمرا في الرابع والعشرين من الشهر الجاري في بغداد لبلورة موقف موحد للوقوف ضد مصادرة الحريات، وحث الحكومة على الاستجابة لمطالب العراقيين".

ولكن برغم هذا الغلق والأعداد الكبيرة من قوات الأمن والشرطة استطاع الآلاف من المتظاهرين من الوصول إلى ساحة التحرير، وكانوا يهتفون ضد الفساد ويطالبون بإصلاح الحكومة ومحاسبة المسؤولين المقصرين وكثير من المطالب لتحسين الخدمات العامة من كهرباء وماء ومجار وتبليط وغيرها. وأصر الكثير من الذين وصلوا للساحة على البقاء فيها والاعتصام. ولم تتمكن الكثير من القنوات الإعلامية من الوصول للساحة بسبب منع كل السيارات عدا سيارات الشرطة للوصول إلى المنطقة وكان الذي وصل منهم من دون أجهزة التصوير التي صودر بعضها في التفتيش، مما سبب تأخر الكثير من الفضائيات والناس الذين ابعدوا بالقوة بسبب السيطرات وقوات الأمن. إلا أنها فسحت الطرق أمام تظاهرة من مؤيدي الحكومة وحزب رئيس الوزراء رفعت شعارات طائفية استهدفت شخصيات سياسية بسبب زيارتها للسعودية، المتظاهرون المؤيدون للحكومة واغلبهم من عناصر عشائرية مرتبطة بمكتب رئيس الوزراء تحت اسم "مجالس الإسناد"، دعوا إلى بناء ميناء الفاو وإلغاء ترسيم الحدود مع الكويت.

إلى ذلك، منعت القوات الامنية التي طوقت منزل الشهيد هادي المهدي، إقامة تشييع رمزي للراحل ومنعت المتظاهرين من حمل نعش رمزي وطالبتهم بتركه، فيما أصرت قيادة عمليات بغداد على عدم تسليم جثة الراحل إلى ذويه خوفا من إقامة تشييع له في ساحة التحرير وقال اخو الشهيد المغدور للمدى إن دائرة الطب العدلي تتحفظ على الجثة بأمر من قيادة عمليات بغداد وان الأطباء تلقوا تعليمات مشددة من قيادة عمليات بغداد تمنع تسليم الجثة إلا بعد انتهاء التظاهرات، وأضاف كريم المهدي أن الجثة التي تسلمها الطب العدلي منذ مساء الخميس لا تزال في عهدتهم وان مسؤولين أمنيين طالبوه بالتوقيع على تعهد خطي يمنع تشييع أخيه الشهيد في ساحة التحرير.

وكان هادي المهدي قد اغتيل يوم الخميس الماضي حيث عثر عليه مقتولا وسط داره بمنطقة الكرادة. وقد أفاد مصدر في وزارة الداخلية بأن قوة أمنية "عثرت، مساء الخميس، على جثة الإعلامي هادي المهدي مقتولا في منزله الواقع في منطقة الكرادة داخل، وسط العاصمة بغداد". وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه أن "قوة من الشرطة طوقت منطقة الحادث، ونقلت جثة القتيل إلى دائرة الطب العدلي، فيما فتحت تحقيقا لمعرفة ملابساته".

ويعتبر الإعلامي هادي المهدي أحد أبرز منظمي التظاهرات الشعبية التي شهدتها العاصمة بغداد منذ ٢٥ من شباط- فبراير الماضي للمطالبة بتحقيق الخدمات بالإصلاح والتغيير. كما يعتبر أيضا من ناشطي فيسبوك العراقيين.

وسبق للمهدي أن اعتقل من قبل القوات الأمنية بعد التظاهرات، واتهم القوات الأمنية حينها بالاعتداء عليه بالضرب وعلى مجموعة من زملائه حين كانوا جالسين في أحد مطاعم بغداد، بعد التظاهرات وتقدم المهدي حينها بشكوى إلى مجلس القضاء الأعلى على خلفية الحادث.

الى ذلك شهدت محافظات النجف وبابل والديوانية وكربلاء وذي قار والأنبار والعديد من المدن العراقية، صباح أمس، تظاهرات سلمية احتجاجا على سوء الخدمات وللمطالبة بالقضاء على الفساد الإداري وهدر المال العام وإيقاف اعتداءات دول الجوار على العراق.

■ تفاصيل موسعة ص٢-٣

الصدر يحث على التظاهر

وصف تصريحات لعطا بالـ"تفاهات"

□ بغداد / المدى

دعا زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، أمس، الشعب العراقي إلى رفع صوته والمطالبة بحقوقه لبقاء الدولة وحكومة المشاركة بالقرار.

وقال الصدر في رد مكتوب صدر أمس، على سؤال لأحد أتباعه بشأن الموقف من التظاهرات وعدم التزام الحكومة بوعودها تجاه الشعب وتلقت "المدى"، نسخة منه إن "ارتفاع صوت الشعب والمطالبة بحقوقه معناه بقاء الدولة وحكومة المشاركة بالقرار"، مبينا أن "سكوت الشعب عن المطالبة بحقوقه معناه بناء الدكتاتورية". وأضاف الصدر أن "الأمر بيد الشعب إن أراد السكوت تسلطت الدكتاتورية"، مذكرا بما سماه "خذلان الشعب للصدر الأول والصدر الثاني"، مطالبا الشعب بأن "يكون عونا له للمطالبة بحقوقه".

من جانب آخر اعتبر الصدر، أمس الجمعة، تصريحات المتحدث باسم مكتب القائد العام للقوات المسلحة بشأن اعتقال عناصر من لواء اليوم الموعود "تفاهات"، مؤكدا أنه يترفع عن الرد على تلك التصريحات.

المرجعية تحذّر من العفو عن مجرمين خطرين

□ كربلاء / المدى

حذّر معتمد المرجعية الدينية في محافظة كربلاء، أمس من إفلات مدانين بقضايا الإرهاب من قبضة العدالة بسبب ثغرات قد يحتويها قانون العفو العام الذي يعتزم البرلمان إقراره، ما دعا الأجهزة الأمنية إلى توفير الحماية لما تبقى من الكفاءات العلمية تحول دون مغادرتها البلاد.

وقال عبد المهدي الكربلائي في خطبة صلاة الجمعة، إن "قانون العفو العام الذي أصدره البرلمان في دورته السابقة قد صيغ بطريقة سمحت بخروج الكثير من المجرمين الخطرين من قبضة العدالة وعودتهم إلى ممارسة عمليات القتل ضد المواطنين واستهداف مصالح الدولة"، مشددا على ضرورة "إحكام الصياغة القانونية لمواد القانون الجديد حتى لا يسمح بوجود ثغرات تؤدي لإفلات المجرمين والمفسدين".

وحذر الكربلائي من "وجود أية ثغرات مماثلة في صياغة مشروع قانون العفو الحالي تجنبا لتكرار ما حدث في وقت سابق"، مشيرا إلى أن "المجرمين ممن استفادوا من قوانين العفو لم يتوبوا عن الأعمال التي اقترفوها وعادوا مجددا لممارسة الجرائم البشعة ذاتها".

وأصدر مجلس شورى الدولة، ملاحظاته وتعديلاته الخاصة بقانون العفو العام وحدد ثلاثة مواد نقلت نصاً من قرار العفو العام الصادر من مجلس قيادة الثورة المنحل رقم ٢٢٥ لسنة ٢٠٠٢ من حيث الصياغة والمضمون، فيما أكد أن مشروع القانون الجديد لم يتم عرضه على أعضائه لغرض إجراء التدقيقات التدوينية المقتضية عليه.

وأضاف معتمد المرجعية الدينية في كربلاء أن "قوانين العفو تحمل مضامين إنسانية وتهدف إلى تحقيق نتائج إيجابية على الصعد الاجتماعية والإنسانية"، لافتا إلى أن "المتورطين بقضايا الإرهاب أثبتوا أنهم يستفيدون من قوانين العفو للتخلص من قبضة القانون والعودة ثانية لممارسة أعمال مسلحة ضد المواطنين والدولة".

زيكو يغادر إلى البرازيل لإنهاء عقده مع قناة فضائية

□ بغداد / حيدر مدلول

أكد عضو الاتحاد العراقي المركزي لكرة القدم عبد القادر شمخي أن مدرب منتخبنا الوطني البرازيلي زيكو غادر إلى العاصمة البرازيلية برازيليا لإنهاء عقده مع إحدى القنوات الفضائية البرازيلية التي يرتبط معها بعقد كمحلل رياضي قبل العودة إلى العراق يوم ٢٣ أيلول الحالي لتوقيع العقد الرسمي وتسلمه الدفعة الأولى من مبلغ عقده البالغة ٦٢٥ ألف دولار التي تم تسلمها من قبل اللجنة الاولمبية العراقية من ضمن تخصيصات الاتحاد العراقي المركزي للعام الحالي.

وأضاف شمخي لـ(المدى) أن اتحاد الكرة وافق على طلب المدرب زيكو بعد وصول الأخير إلى مدينة أربيل بإقليم كردستان للسفر إلى البرازيل لإنهاء متعلقاته مع إحدى القنوات الفضائية البرازيلية التي يعمل فيها كمحلل للدوري البرازيلي للموسم الحالي على أن يعود قبل يوم ٢٣ أيلول الحالي برفقة طاقمه المساعد المكون من أخيه ايدو وسانتانا مدرب اللياقة البدنية الى العاصمة بغداد للتوقيع الرسمي على عقده مع اتحاد الكرة وتقديمه إلى وسائل الإعلام الذي سيشهد فيه تسلمه الدفعة الأولى البالغة ٦٢٥ ألف دولار من عقده الذي يبلغ مليون ونصف مليون دولار لمدة عام واحد قابل للتجديد، مؤكداً أن زيكو سيحضر المباراة الأولى للمنتخب الاولمبي التي سيخوضها أمام المنتخب الأوزبكي يوم ٢١ الشهر الحالي في العاصمة طشقند من اجل اختيار عدد من اللاعبين وضمهم إلى صفوف المنتخب الوطني بناء على طلبه.

الافتتاحية

ابحثوا عنهم في معطف الحكومة.. القتلة.....!

بقلم / فخري كريم

قُتلَ هادي المهدي محروماً من مشاركة زملائه في تظاهرة الجمعة، وقبل أن يهتدي لمن يقدم له العون لإنقاذ أخته الوحيدة من مرض السرطان، وهو في الحالتين: درء خطر اغتياله بغدر حكومي أو إنقاذ أخته الوحيدة، لم يعوّل على الحكومة التي يُفترض أنها معنية بضمان أمن مواطنيها وصحتهم.

عدم تعويل هادي المهدي على "الحكومة الوطنية" مُبررٌ من وجهة نظره، لأنها منشغلةٌ في ما لا علاقة له بمشاغل الناس واحتياجاتهم ومعاناتهم ومصائبهم، ولأنها غير معنية أصلاً فيما يعني الناس أو الشعب وليست مبالية بهذا ولا بأي شكل. وهو كان يعرف بوعيه وتجربته وما يحيط به من أحوالٍ وظروف ووقائع دامغة أن الحكومة، وهي "حكومة الشراكة الوطنية" مِنْ دون زيادة أو نقصان، بدليل وجود الجميع في تركيبتها، منشغلة في تدبير وسائل مبتكَرة للالتفاف على إرادة الشعب والإمعان في امتهان كرامته والتفنن في استغبائه وخداعه.

لم يكن هادي المهدي بحاجة إلى قرائن جديدة، تفضح النوايا المبيتة للحكومة على مواصلة قهر المواطنين وإذلالهم ودفعهم إلى متاهات اليأس والإحباط والرضوخ، لأنه عاش وقائعها بنفسه كل جمعة غضب مع زملائه المتظاهرين في ساحة التحرير، وشاهد بأمِّ عينيه تعدّيات وبشاعات يقوم بها أزلامُ الحكومة الجُدُد من أيتام البعث وأجهزة أمنٍ ومخابرات صدام حسين الذين أعاد تأهيلهم رئيسُ الحكومة، على مرأى من قادة الكتلٍ وأمراء الطوائف، من دون أن يتخذوا موقفاً حازماً يضع حداً لتلك الاستباحات التي لا تختلف عمّا كان يقوم به النظام السابق في السرّ داخل الزنزانات وأقبية التعذيب.

وأدرك هادي المهدي عمقَ محنته وتبدّدَ آماله، وهو يعيش محنة "المعتقل الوطني"، في الأقبيةَ المدارة من قبل الأجهزة الأمنية المرتبطة برئيس الحكومة مباشرة. لقد استعاد، وهو الكاتبُ والمخرجُ والممثلُ المسرحي، في تلك الأقبية بعد أن تلقى آخر الركلات من أوباش الأمن "الوطني" ودفع إلى زاوية من زوايا أحد تلك الأقبيةَ، مشهداً لا يخطئُ تفاصيله مجرب.. مشهد معتقلات صدام حسين، وأساليب التعذيب فيها وشتائم أوباشها المُذلين بالجريمة، وخرج منها مهموماً وملتاعاً، وهو يداري تساؤلاته بتحفظه الوطني، قلقاً على التجربة المستباحة بشهوة السلطة، وخوفاً من السقوط في منحدر اليأس!

لقد ردّد أمام رفاقه وأصدقائه: إنه ينعتنا بتهمة البعث، والبعث في معطفه يخرج علينا يهددنا بالويل، ويُشهر علينا سلاح الموت إذا ما تجرّأنا على شتم سيدهم الجديد..!

كان معه ثلاثة متظاهرين آخرين، اقتيدوا أمام أنظار المارة، وتعرضوا لأبشع تعذيب، وموروست ضدهم أساليب تخدش حياء الكافر، قام بها منتمون جُدُد إلى قبائل الإسلام السياسي، متلفعين بعباءاتهم بلا حياء، وقيل لأمراء الطوائف وقبائل الأحزاب الحاكمة ما جرى لهم أمام كاميرات القنوات التلفزيونية، لكن أحداً منهم لم يحركْ ساكناً، بل لم يكنْ غريباً قول البعض منهم "هل كان نظام صدام حسين يسمح لكم بالتظاهر وشتم الحكومة!؟" أو "ماذا يعني الضرب بالصوندات أو خراطيم المياه؟ أو الاعتقال لبضعة أيام؟ أو تصرف غير مسؤول لبعض العناصر سواء بالتحرش الجنسي أو الشتم البذيء؟ ثم كم شخصاً قتل في المظاهرات؟!

سكت رئيس الحكومة، مستفيداً من تواطؤ زملائه في حكومة الشراكة الوطنية، ولم يتخذ أي إجراء ضد القتلة ولا ضد المُعذّبينَ أو قادة الأجهزة، ومات آباء وأبناء وأرامل من سقطوا في ساحات الاحتجاج بغيظهم، واستراح الشهداء في الدنيا الآخرة من البحث عن الخدمات والكهرباء وفرص العمل والبحث عن فسحة الأمل المؤجل بلا آجال معروفة.

قُتلَ هادي المهدي بكاتم صوّت جبان، وستسجل الحكومة الجريمة، كما جريمة مقتل كاملُ شياع وعشرات مثله، ضد مجهول، مع أن القاتل معروف. فأركان الجريمة لا تقتصر على مطلق رصاصة الغدر، أو من زوده بها، أو المستفيد المباشر منها، أو المحرض عليها، إنهم جميعاً شركاء في الجريمة، يتقاسمها معهم مدبر البيئة السياسية التي تشكل دافعاً أقوى لارتكاب جريمة القتل.

ومن هو صانع هذه البيئة السياسية التي وضعت البلاد منذ سنة ويزيد في متاهات الفوضى السياسية والأمنية والخراب الاجتماعي والاقتصادي، وأعادت إنتاج مظاهر المصاهرة بين مافيات الجريمة المنظمة والفساد المالي والإداري وهياكل الدولة المنهوبة وأمراء الطوائف المذهبية والقبائل السياسية؟

وأين تجد مثل هذه البيئة عناصر مساعدة ومكونة أكثر فاعلية من الصراع المنفلت على الحقائب والمصالح الفئوية وكراسي السلطة المتهرئة ومتاعها، أكثر من هذا الصراع بين علاوي والمالكي؟

لكن ذلك كله لا يشكل بيّنة دامغة على مرتكبي الجريمة، وهم ليسوا فرداً ولا جماعة واحدة، إنهم كل المعنيين بنهب البلاد وإجهاض التجربة الديمقراطية التي استحالت إلى مسخ، إنها الحكومة التي تريد من هذه الجريمة إخماد المعارضة الديمقراطية وإشاعة الخوف بين صفوف الشباب والداعين والمشاركين في جُمَع الغضب والمطالبة بالإصلاح!

لكن مثل هذه الأساليب، هي مثل الخدع الصغيرة التي تسعى الحكومة إلى تمريرها على المواطنين لإجبارهم على السكوت، تارة بوسائل التخدير بالوعود، وطوراً بالعصا الغليظة، ودائماً بمواصلة خلق الأزمات وتصديرها في مختلف الاتجاهات.

إن معطف حكومة الشراكة الوطنية بات أضيق من أن يتحمل كل ما يبدو، إنه مرشحٌ للتكاثر غير المشروع، وهو معطفٌ يتحمل وزر ما يلحق بالمواطنين من تعديات وجرائم.

اليوم على الشباب المثابر في الاحتجاج في ساحة التحرير أن يرد على الجريمة بوضع باقات الزهور على نعش شهيد الديمقراطية والعراق الجديد، شهيد الداعية الوطني ضد نظام المحاصصة، شهيد النضال من أجل إعادة الاعتبار لتضحيات كل الشهداء الذين ناضلوا في سبيل دولة وطنية مدنية، دولة قانون ومؤسسات وحريات، دولة المواطنة الحرة.

على زملاء الشهيد في كل ساحات العراق وفي المهاجر أن يضعوا نعشاً رمزيا للشهيد في أي ساحة، في أي زاوية، ويقسموا بصوت مسموع: إننا لن نصمت.. ولن نرضخ.. ولن نستسلم حتى نُعيد الاعتبار لراية الشهيد، ونكشف قتلة هادي المهدي. وسنواصل التظاهر والاحتجاج حتى تتحقق كل مطالب الشهيد التي هي مطالبنا، مطالب شعبنا.

وأنتم تمددون نعش الشهيد تحت نصب الحرية، قبّلوه عني، وبلّغوه اعتذاري لتأخري في الاستجابة لطلبه الأخير..!

ضعوا وردة حمراء فوق نعشه باسمي، وعاهدوه على المضي من دون خوف أو تردد..

سلامٌ على الشهيد وهو يوارى إلى مثواه الأخير، حراً سيداً.